OPEN ACCESS
Al-Qamar
ISSN (Online): 2664-4398
ISSN (Print): 2664-438X
www.alqamarjournal.com

المسائل النحوية فی المحرر الوجیز والدر المصون: دراسة مقارنة بین التفسیرین

Grammatical discussions in *al-Muharrar al-Wajīz* and *al-Dur al-Masoon*: A comparative Study of the two Commentaries

Abdul Haleem
Doctoral Candidate, Department of Arabic, Minhaj University Lahore
Muhammad Sharif
Doctoral Candidate, Department of Arabic, Minhaj University Lahore
Dr. Masood Ahmed Mujahid
Assistant Professor, Department of Arabic, Minhaj University Lahore

Abstract

The Holy Quran is known for its Grammatical knowledge but this aspect is often ignored or neglected. This article is an attempt to highlight this aspect. The maim object of this article is serving the holy Quran and subsiding the minded person to know the preponderant race of the verse under discussion, so in this article is being given examples from (*Al-Muharrar al-Wajīz*, Ibn Atiia and *Al-Dur al-Masoon*, Al-Sameen al-Halbi). This attempt will help the serious reader of the Holy Quran to have a deeper and fuller comprehension and appreciation of the meanings of the Holy Quran. A study of the grammatical problems makes the reading of the Holy Quran a more fascinating and beneficent experience. It also helps to catch a glimpse of the broader spectrum and profundity of the Quranic teachings.

Keywords: Al-*Muharrar al-Wajīz, Al-Dur al-Masoon,* Grammatical discussions, Commentaries

المقدمة

CC BY

يتلخص هذا البحث في دراسة أهم المسائل النحوية التي تختص بالحروف المعانى والمفردات والمبتدائ، والخبر والتمييز والحال والاستثناء والظرف والبدل وغيرها التي تناولها ابن عطية في تفسيره. والثاني صاحب التفسير الدر المصون الذي بحث وناقش في تفيسره المسائل النحوية، سأقوم بالمناقشة بين التفسيرين الهامين، وسأقوم بنتيجة البحث أخيرا بعد دراسة التفسيرين. سيبيّنُ الباحث فى هذا المبحث عن التعريف المؤلفين وحيا تهما ثم يذكركتابهما (المحررالوجيز والدر المصون) ومنهجهما وبعده يعرّض نموذج المقارنة بينهما. المسائل النحوية بين تفسيرين: لا ريب فيه إنّ النحو واجب لأحسن الكلام، يقال: "النحو فى الكلام كلملح فى الطعام" ويبين فى تفسيرين (المحررالوجيز والدر المصون) المسائل النحوية لتفهيم القرآن الكريم كمثل: حروف المعانى والمفردات،المبتدأ والخبر، التمييز، الحال، الاستثناء، الظرف، البدل، العطف والإعراب وغير ذلك.

التعريف بالمؤلف (المحرر الوجيز)

اسمه ومولده

هو القاضى أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبد الرؤف بن تمام بن عبدالله بن تمام بن عطية بن خالد بن عطية المحاربى الداخل.[1] ولد القاضى أبومحمد سنة ثمانين وأربعمائة واعتنى به والده ولحق به الكبار طلب العلم وهو مراهق وكان يتوقد ذكاءً.

كنيته

يكنى أبا محمد من ولد زيد بن محارب بن خصفة من قيس عيلان من مضر. [2]

نسبه

اختلف المؤرخون في سلسلة نسبه، ولعل السبب في هذا هو ميل بعضهم إلى الاختصار وميل الآخرين إلى الأطالة والتفصيل حسب مقتضى الحال، وأمثلة هذا الاختلاف كثيرة نكتفي منها بالآتي: [3] قال الداوودي: (هو) عبد الحق غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عبد الله بن تمام بن عطية بن خالد بن خفاف بن أسلم بن مكرم من ولد زيد بن محارب بن خصفة من قيس عيلان من مضر). قال المقري التلم ساني: هو عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي. قال أبو حيان في تفسيره: هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي المغربي الغرناطي لكنه عاد في الصفحة العاشرة وقال أبو محمد عبد الحق بن غالب بن تمام عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام بن عطية المحاربي.وقد جاء فى بغية الملتمس:عبد الحق بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام بن عطية بن مالك بن عطية بن خالد بن خفاف بن غالب بن عطية المحاربي أبو محمد.[4]ومن هنا يظهر أن الاختلاف في نسبه يدور حول بعض أجداده وبخاصة جد والده أهو عبد الرؤوف أم تمام بن عبد الرؤوف. ويتناول جده الداخل إلى الأندلس أهو عطية أم مالك بن عطية؟ وصاحب بغية الملتمس هو الذي ذكر من أجداده عطية بن مالك ثم عطية بن خالد المحاربي. وزاد بعض المؤرخين في السلسلة أن خفافاً أسلم بن مكرم المحاربي، وأن عطية الداخل هو والد خالد وليس ابنه. وجاء في نسخة خطية

من تفسير ابن عطية موجودة في دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة وجاء في صفحتها الأولى قال الشيخ الفقيه الإمام الأجل الحافظ الأكمل القاضي الأعدل أبو محمد عبد الحق بن الفقيه الحافظ أبي بكر غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف ابن تمام بن خالد بن عطية وهو الداخل إلى الأندلس ابن خالد بن خفاف بن أسلم بن مكرم المحاربي من ولد زيد بن محارب بن خصفة بن قيس بن عيلان من أهل غرناطة. ويتفق مع هذا ما جاء في الديباج المذهب والمعجم لابن الأبار ويظهر من هذه المصادر الثلاثة أن نسبه الحقيقي هو الإمام القاضي والفقيه الحافظ أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبدالرحمن بن غالب بن عبد الرؤوف بن عبد الله ابن تمام بن عطية الداخل إلى الأندلس ابن خالد بن خفاف المحاربي.

نشأته وحياته

كانت نشأته علمية بكل معاني هذه الكلمة، فقد ولد وتربي في بيت علم وفضل ولقد كانت أسرته عربية كريمة جمعت بين أصلين من أصول التفوق وهم ما عراقة الأصل وكرامة العلم[5] قال ابن فرحون: عن جدهم الداخل إلى الأندلس: نزل جده عطية بن خفاف بقرية قنبلة من زاوية غرناطة فأنسل كثيراً لهم قدر فيهم فضل[6] . وقال عنه المقري: الشيخ المفسر عبد الحق بن غالب بن عطية المحاربي فقيه عالم بالتفسير والأحكام والحديث والفقه والنحو واللغة والأدب حسن التقيد له نظم ونثر، ولي قضاء المرية سنة تسع وعشرين وخمسمائة في المحرم، وكان غاية في الذكاء والد هاء والاهتمام بالعلم سري الهمة في اقتناء الكتب توخى الحق و عدل فى الحكم وأعز الخطة. وقال عنه الفتح: (نبعه) دوحة العلاء، ومحرز ملابس الثناء، في ذي الجلالة، وواحد العصر والأصالة وقار كمارسي الهضب، وأدب كما اطرد السلسل العذب، وشيم تتضاءل لها قطع الرياض ويبادر به الطن إلى شريف الأغراض، سائق الأبحاث فاستوى على الأمر بغلابة، ولم ينضب ثوب شبابه، أدمن التعب في السؤدد جاهداً، حتى تناول الكواكب وما اتكل على أوائله، ولا سكن إلى راحات بكره وأصائله، آثاره في كل معرفة علم في رأسه نار وطوالعه في آفاقها صبح أو أنهار ، وقد أتيت من نظمه المستبدع ونثره المستبرع ما ينفع عبيراً وينضح منيراً ويسبح نميراً فمن ذلك من قصيده:

وليلة جبت فيها الجذع مرتديا بالسيف أصحب أزيالاً من الظلم
والنجم حيران في بحر الدجي غرق والبرق فوق رداء الليل كالعلم
كأنّما الليل زنجي بكامله جرح فيتعب أحيانا له بدم

ويتخلق بأخلاق الشيب ويندب الشباب:

سقيا لعهد شباب ظلت أمرح في ريعانه وليالي العيش أسعار
أيام روض الصبا لم تذوا غصنه ورونق العمر غض والهوي جار[7]

ووالده هو الإمام الحافظ أبو بكر بن عطية فقيه ومحدث أخذ عنه أعلام الأندلس كا الحافظ أبي على الغساني رحل إلى المشرق سنة 469هـ. وأخذ عن علمائه.[8] قال عنه الفتح بن خاقان: "الفقيه الحافظ أبو بكر بن عطية رحمه الله شيخ العلم وحامل لوائه، وحافظ حديث النبي وكوب سمائه، شرح الله

صدره، وأطال به من عمره مع كونه في كل علم وافر النصيب بالمحلي والرقيب، رحل إلى المشرق لأداء ا لفرض لابس برد من العمر الغض، فروي ،وقبر، ولقي العلماء وأسند، وأبقي تلك المآثر وخلد، شأ في بنية كريمة، وأورمه من الشرق غير مرومة، لم يزل فيها على وجه الزمان علام علم، وأرباب مجد ضخم، قد قيدت مآثرهم الكتب، وأطلعتم التواريخ كالشهب، وما الفقيه أبو بكر ليتسنم كواهل المعارف وغواربها ويقيد شوارد المعاني وغرائبها لاستضلاعه بالأدب الذي أحكم أصوله وفروعه، وعمر برهة من شبيه ربوعه، برز فيها تبريز الجواد المستوى على الأمر، وجلى على نفسه كما جلى الصقال عن النصل الغرر ، وشاهد ذلك ما نبته من نظمه الذي يروق حمله وتفصيلاً يقوم على قوة العارضة دليلاً" وفي رعاية هذا العالم الفقيه نشأ الوليد عبد الحق ولا غرابة أن يشبه الفرع أصله وأن يكون الأبن مثل أبيه فضلاً وعلماً.

بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

كان الناس يغدون إلى رحاب والده فيتعلمون والوليد الصغير يرى ذلك كله فيتأثر به وينمو وجو العلم وطلابه يحيط به فيتعلق بهذه الحياة العلمية ويدفعه إليها طموح خطر عليه وربيعه على تحقيق رغباته رعاية واسعة من الوالد الفاضل الـ ذي اختار له الأساتذة وساعده حتى على تأليف تفسيره فهو فرع من شجرة مورقة امتدت غضونها وأوراقها، ونضجت ثمارها فأوي إلى ظلها كثيرون، ونعم بخيراتها طلاب العلم في أماكن كثيرة. وكان رحمة الله غاية في الذكاء والدهاء شغوفاً بالتقيد واقتداء الكتب مولعاً باكتساب العلوم والمعارف، ولهذا رحل إلى كل عواصم الأندلس وحواضرها يلتقي بالعلماء، ويأخذ عن الشيوخ، ويراسلهم في كل مكان إذا عجز عن الالتقاء بهم، وكان يسألهم الإجازة العلمية حتى كون لنفسه أحسن تكوين.هذه النشأة الأصيلة نشأته في بيت العلم والدين خلفت فيه هذه الروح المتطلعة إلى العلم والمعرفة، وبعثت فيه الرغبة القوية إلى التحصيل والتفوق، فكانت هذه من أهم أسباب نبوغه وتفوقه واحتلاله مكانة عالية حتى عرفه القاصي والداني وأثنى عليه كل من عرفه أو اطلع على مؤلفاته.

التعريف بالكتاب المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز

و هو يعد من أشهر كتب التفسير بالمأثور فهو جليل الفائدة عظيم النفع ، وكان الباعث[9] على وضع هذا التفسير هو التقرب إلى الله تعالى فقال في مقدمة تفسيره إنه أراد أن يختار لنفسه وينظر في علم يعد أنواره لظلم رمسه فعلم أن شرف العلم على قدر شرف المعلوم ووجد أن علم كتاب الله هو أمتن العلوم حبالاً وأرسخها جبالاً وأجملها آثاراً وأسطعها أنواراً، وأيقن أنه أعظم العلوم تقرباً إلى الله تعالى وتخليصاً للبنات، ونهيا عن الباطل وحضا على الصالحات ورجا من وراء اشتغاله بهذا العلم - أن الله تعالى يحرم على النار فكراً عمرته أكثر عمره معانيه، ولساناً مرن على آياته ومثانيه ونفساً ميزت براعة

رصفه ومبانيه وجالت سوامها في ميادينه ومغانيه ومن أجل هذا كله ثنى إلى هذا العلم عنان النظر وأقطع جانب الفكروجعله فائدة العمر.

منهج ابن عطية فى تفسيرالمحررالوجيز

لقد سلك ابن عطية في تأليف كتابه «المحرر الوجيز مسالك المفسرين فجاء كتابه جامعاً بين المأثور والمعقول فمن أهم الأسس التي قام عليها منهجه في تفسيره:

الجانب الأثري

يذكر ابن عطية دائماً ما روي عن سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما روي عن الصحابة والتابعين في تفسير القرآن ولكن دون ذكر أسانيد المرويات وكثيراً لا يذكر تخريج الحديث ويكتفي أحياناً بذكر الصحابي الراوي للحديث وكان ينقل عن ابن جرير الطبري كثيراً ويناقش رأيه ويرد عليه أحياناً.[10]

جانب الرأي عند ابن عطية

كان ابن عطية رحمه الله يكثر في تفسيره من ذكر وجوه الاحتمالات التي يمكن حمل الآية عليها ناقلا ذلك عن المفسرين وغيرهم فيقوم بتفسير الآية بعبارة عذبة سهلة - مناقشاً ما ينقله من آراء وكان كثير الاستشهاد بالشعر العربي، فعني بالشواهد الأدبية للعبارات كما أنه يحتكم إلى اللغة العربية عندما يوجه بعض المعاني، وهو كثير الاهتمام بالصناعة النحوية كما أنه يتعرض كثيراً للقراءات وتوجيهها في آيات الذكر الحكيم.قال أبو حيان في مقدمة تفسيره في صدد المقارنة بين ابن عطية والزمخشري: وكتاب ابن عطية أنقل، واجمع، وأخلص، وكتاب الزمخشري الخص، وأغوص. لقدعرض ابن عطية لتفسير آيات كتاب الله وشرح معانيه بأسلوب سهل واضح لا لبس فيه ولا غموض ولا صعوبة ولا توعر في اللغة التي استخدمها في تفسيره، أما الأساس الذي يعد صلب المنهج وجوهره فقد حدده في قوله (وسردت التفسير في هذا التعليق بحسب رتبة ألفاظ الآية من حكم أو نحو أو لغة أو معنى أو قراءة وقصدت تتبع الألفاظ حتى لا يقع طفر كما في كثير من كتب التفسير).[11] وفي هذا الموضوع عدة نقاط تحتاج إلى توضيح وبيان. منها أنه عندما يتعرض لتفسير آيات كتاب الله الكريم فإنه يذكر كل ما يتعلق بالألفاظ على حسب ترتيبها ولا ينتقل من أمر إلى غيره حتى يستقصي ما فيه من آراء ويذكر رأيه إن شاء فهو حريص كل الحرص على أن يسير مع الألفاظ بالترتيب الذي وردت به الآيات حتى لا يقع فيما وقع فيه غيره من المفسرين الذين لا يتبعون الألفاظ بل ينتقلون بينها بدون ترتيب ،فإن هذا في نظره مفرق للنظر مشعب للفكر .[12] ثم يشرع في توضيح معاني الآيات بلغة واضحة واقفاً على الألفاظ والكلمات الصعبة التي تحتاج إلى الكشف عن معناها اللغوي بالرجوع إلى أصلها ومصدرها ثم يبين معناها بالاستدلال بالآيات والأحاديث النبوية ويسوق كذلك آراء السلف الصالح في معنى تلك الكلمة.ويتتبعنا لتفسير ابن عطية نرى أنه يسقط كثيراً من القصص التي ملأت كتب التفسير بأقاصيص لا سند لها ولا فائدة منها ولا طائل تحتها لأن فهم الآيات لا يتوقف عليها والقضية هنا قضية الإسرائيليات التي تعتمد على الأساطير المتناقضه التي تسربت إلى كتب التفسير لأسباب شتى

وابن عطية صاحب فضل في هذه القضية لإعراضه عن ذكر أكثر هذه القصص، وهو عادة لا يذكرها إلا عند الضرورة إذ قد تحتاج الآية إليها في نظره، وكثيراً ما نراه يقول: وهناك قصص أخرى أعرض عن ذكرها لضعفها وقد واضح مذهبه في هذا فقال: (لا أذكر من القصص إلا ما لا تنفك الآية إلا به). هذا هو منهجه في القصص أما بالنسبة للغة فقد عني ابن عطية بالنحو واللغة أشد العناية وأصبح تفسيره به حجة. والحق إن أهم الأركان التي تنال عناية المفسرين هي اللغة العربية بما فيها إعراب الكلمات وبيان مواقعها وتصريف المشتقات منها ولهذا نجد أن ابن عطية يخصص في مقدمته باباً عنوانه: باب في فضل تفسير القرآن والكلام على لغته والنظر في إعرابه ودقائق معانيه .[13] وابن عطية يرى أن الصلة وثيقة بين الفهم للقرآن وبين الإدراك الصحيح لأشعار العرب لهذا يروي كثيراً جداً من الشواهد الشعرية ليدلل بها على فهمه لمعاني القرآن وعلى إعرابه للكلمات متأسياً في هذا المجال بحبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما الذي جعل من اللغة متكأً يقف عليه وسنداً يعتمد عليه.كذلك نجده يهتم بالقراءات ويذكر ما صح ومنها وما شذ وقد وأضح ابن عطية وسنداً يعتمد عليه. هذا الأمر حين قال في مقدمته "وقصدت إيراد جميع القراءات مستعملها وشاذها واعتمدت تبين المعاني وجميع. محتملات الألفاظ"[14]أما بالنسبة لمنهج ابن عطية في الأحكام الفقهية فنجده غير متعصب لمذهبه المالكي بل كان يتحرى الدقة والصواب ويخضع للدليل عند ذكر الأحكام الفقهية وكان يذكر أراء أبي حنيفة والشافعي ويرد الرأي الذي لا يقبل دليله، ومع هذا فابن عطية لا يكثر من ذكر الأحكام الفقهية ولا يناقشها إلا في مواقف قليلة ولابن عطية منهج متميز في التفسير يعتمد على عناصر أساسية وهي اعتماده على المأثور من الكتاب والسنة النبوية وأقوال الصحابة والتابعين مع عنايته بالقصص والقراءات والنحو بإيجاز لا يخل بفهم الآيات وذكره للأحكام الفقهية.

التعريف بالمؤلف (الدر المصون)

لقد اتفق معظم من أرّخ للّغويين ،وترجموا لحياة النّحاة والمفسرين،علىٰ أنّ اسم السمين الحلبى هو:(أحمد بن يوسف)[15] إلا أنهم اختلفوا بعد ذلک فى اسم جدّه،وذلك فى ثلاث روايات هى:الروايةالأولى: وهى روايةالصّفدى(ت764هـ)حيث ترجم اسمه فقال:(أحمدبن يوسف بن عبدالدّا يم)والصفدى ممّن عاصر السّمين،وربما التقيا بمصر؛ كونه شغل منصب كتابة الدّرج بالقاهرة.وذكر ابن حجر العسقلانى (ت852هـ)ماذكره الصفدى مع زيادة،فقال:(أحمد بن يوسف بن عبد الدايم بن محمدالحلبى شهاب الدّين المقرى النحوى)[16] وهو ما ذهب إليه السّخاوى وجما عة من المؤرّخين.الرّواية الثّانية:وهى رواية ابن قاضى شهبة(ت 851هـ)حيث ذهب إلى أن اسم جده محمد وذلك حينما ترجم له بقوله: "أحمد بن يوسف بن محمد"[17] وزاد آخرون على اسم جده "أحمد بن يوسف بن محمد بن عبداالدايم"[18] وقد تباينت الأراء فى اسم جدّه الأوّل والثّانى بين تقديم و تأخير،وبين إسقاط لإحديهما؛وذلك لتباين النّقل والرّواية.الروايةالثالثة:ذكرهاابن الجزرى(ت833هـ)وقد أسقط منها اسم جدّه الثانى؛حيث ترجم له قائلا:(أحمد بن يوسف بن محمد

ابن مسعودأبوالعباس الحلبي المعروف بالسمين)[19] والملاحظ فى ترجمةابن الجزري انّه لم يأت على ذكر اسم (عبدالدا ئم)وقدأثبت غيره ممن سبقوه هذاالاسم إنّما ذكره اسما آخرهو(مسعود)-ولم أقف على مصدر هذاالنقل-كما وجدت أن محقّق الدرالمصون أثبت هذاالاسم ،ذاكرا أنّه نقله من خطّ السّمين فى المخطوطة الّتي حقّق عليها كتابه (الدرالمصون)- وأضاف المحقّق قائلا:"وقد وهم صاحب الدّررالكامنة فى اسم جده حيث قال:أحمد بن يوسف بن عبدالدا ئم"ولمّا عدت استقرئ المراجع،وبخاصة فهرست الكتب خانة الخديوية،وجدتها لم تسقط اسم (عبدالدائم)بل أثبتته نقلا عن المخطوطة.وأجدني أمام هذه الروايات مرجحا ما جاء فى فهرست الكتب خا نة الخديويه؛حيث ترجمته: "أحمد بن يوسف بن محمد بن عبدالدائم بن مسعود"[20] وذلك للاعتبا رات التالية:كل من ترجم للسمين الحلبى لم يسقط اسم (عبداالدّايم)إلّاابن الجزرى،وهو أبعد منه زمنا؛ اعتماد ابن الجزري على الإخبار، أكثرمن اعتماده على ذكر سلسلة النسب ؛بدليل ورود لفظة (ابن) بين العَلَمَين با لألف،وذلك لا يجوز،إلافى حالةالإخبار،والإكتفاء بذكرالجدّ االأدنى منه زمنا،أوفي حالة إثبات النسب للأصل، دون ذكر كل الفروع بالترتيب.قانون الغلبة، والكثرة، يأبيان الاحتكام إلى الشاذ، والأخذ به على حساب المطرد؛ رواية أو نقلا؛ ثقة منا بما ورد في فهرست الكتبخانة الخديوية. والله أعلم.

مولده ومسقط رأسه

لم تذكر كتب التراجم والسير تاريخ ميلاد السمين الحلبي؛ ذكرا صريحًا، وقد حاولت الاستفادة من هذه الكتب التي ترجمت له؛ علني أصل إلى تاريخ تقريبي له، فما وجدت إلا كتاب (أعيان العصر وأعوان النصر) للصفدي؛ حيث إنه ذكر ما يجعلنا نُقدِّر زمن ولادته؛ إذ يقول: "توفي في القاهرة كهلا"[21] والكهولة "اسم وُضع للدلالة على مرحلة زمنية معينة؛ جاء في المحكم والمحيط الأعظم لابن سيدة: «الكَهْلُ: الرّجُلُ إِذا وَخَطَهُ الشَّيْبُ، ورأيت له بَجَالَةً، وقيل: هو مِنْ أَرْبَعٍ وثلاثين إلى إحدى وخمسين». وفي لسان العرب: «الكَهلُ: الرّجُلُ إِذا وخَطَهُ الشَّيْبُ... قال ابن الأثير: الكهل من الرِّجَالِ مَنْ زاد على ثلاثين سنة إلى الأربعين، وقيل: هو مِنْ ثلاث وثلاثين إلى تمام الخَمْسِينَ». فلفظة الكهل كما وردت في معاجم اللغة، تطلق على من جاوز الثلاثين، إلى ما يربو عن خمسين بعام أو عامين. وبالنظر إلى وفاة أقدم شيوخه، وجدنا شيخه محمد بن أحمد ابن مكي الصائغ أقدمهم، حيث توفي عام (725هـ / 1325م) . ولما علمنا أن السمين تتلمذ على يديه أدركنا أنه كان في سنّ لم تتجاوز العشرين؛ حيث تكون الرغبة في نهل العلوم وتحصيلها موقدة، والحفيظة قوية حاضرة، وإذا أخذنا سنّ الثامن عشرة كتقدير وسطي، تكون الفترة التي عاشها السمين هي خمسين سنة إلا عاما، وهي فترة زمنية تدخل في حد الكهولة، وانطلاقا من هذه المعطيات توصلت إلى أن تاريخ ميلاده بالتقريب كان حوالي سنة:(707هـ / 1307م) واتبعت في ذلك العملية الحسابية التالية: 756 تاريخ وفاته - 725 تاريخ وفاة شيخه الصائغ) = 31 سنة.31 (الناتج) + 18 (عمره تقريبا- عندما وفد إلى مصر) = 49 سنة.756-49= 707 . وهو تاريخ ميلاده الهجري تقريبا. والله أعلم بالصواب.

موطنه ونسبه

ذكرت كتب التاريخ أن السمين الحلبي سوريّ الموطن، حلبي المنبت والمنسب بدليل ذكر ارتحاله من حلب إلى مصر، وقد جاء في كتاب الأعلام أن السمين: "شافعي من أهل حلب"[22] بيد أن هذه الكتب قد أغفلت عن ذكر أسباب خروجه من حلب إلى مصر، والظروف المحيطة بذلك من أيدينا ما يميط اللّثام عنها.

كنيته ولقبه

يكنى بأبي العباس. أما لقبه فشهاب الدين، ويعرف - أيضا - بالسمين النحوي ، ثم المصري الشافعي. وربما اكتسب لقب السمين في حلب قبل ارتحاله إلى مصر. كما يحتمل أنّه اكتسبه بعد ارتحاله منها إلى مصر. وليست العبرة - في هذا المقام - بالألقاب، إنما بسداد الألباب والأثر المستطاب.

نشأته وتطوره

عاش السمين في النصف الأول من القرن الثامن الهجري تقريبا، وكانت نشأته الأولى في حلب، أين ترعرع وَرَتَعَ، وذلك إذا أخذنا سنة (707هـ) كتاريخ تقريبي لميلاده. والملاحظ من خلال تقصينا الكتب التي أرخت للرجل، نجد أنه نشأ في بيئة مغمورة؛ حيث أحاط الكتمان بجوانب نشأته المجهولة؛ وخير دليل على ذلك خُلو كتب التأريخ من سرد الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشها السمين ، أو تلك التي دفعته إلى التنقل من حلب إلى مصر، فظل الأمر مغفلا مجهولا ؛ مما أدى – ربما- عدم ذيوع صيته، وشهرة ذكره بين أقرانه في كتب التراجم والسير.

التعريف بالكتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون

وذلك كما أثبته الدكتور / الخراط عن نسخة المؤلف التي بخطه-[23] ويسميه كُتاب التراجم: إعراب القرآن نظراً لغلبة الإعراب عليه.

زمن تأليفه

ألفه السمين في حياة شيخه أبي حيان، وانتهى من تأليفه سنة734هـ .

موضوع الكتاب

دراسة القرآن الكريم من حيث إعرابه وتوجيه قراءاته المتواترة ،والشاذة، وتفسيره .

الهدف والأغراض من تأليفه

أبان السمين عن هدفه من تأليفه للدر المصون، فبعد أن ذكر أن القرآن الكريم لم ينزل ليتلى فقط وليس المراد حفظه وسرده من غير تأمل لمعناه ولا تفهم لمقاصده -[24]بين السمين هدفه والذي هو: خدمة القرآن الكريم وبيان معانيه من خلال العلوم الخمسة التي تساعد على فهمه ومعرفة معانيه وتفهم مقاصده وهي: الإعراب والتصريف واللغة والمعاني والبيان، وذلك ببحث هذه العلوم الخمسة متصلة؛ لما بينها من اتصال شديد وترابط قوي إذ أن بحثها مجتمعة يخدم فهم القرآن بصورة متكاملة وواضحة.

منهج الكتاب

تحدث السمين عن المنهج الذي سيسلكه في الدر الحصون في مقدمة كتابه فمن خلال هذه المقدمة ومن خلال استقرائي للدر يمكن أن تلخص منهجه في النقاط التالية:1- جمع أطراف العلوم الخمسة - التي ذكرها - وهي الإعراب والتصريف واللغة، والمعاني والبيان من كتب القوم.وهذه إشارة واضحة إلى أن طبيعة الجمع للأقوال ستسيطر على كتابه، وهذا واضح لمن يقرأ في الدر.2- اهتم بنسبة الأقوال التي يذكرها لأصحابها في غالب أمره. 3- إذا تعرض لمسألة فإنه لا يخرج منها إلا وقد وفاها حقها من البحث والدراسة.4 - مناقشة الأقوال والآراء التي يذكرها مناقشة علمية منضبطة .5- اهتم بالترجيح وذلك بعد مناقشة الآراء فهو يخلص بمذهب يرتضيه بناءً على المختار عند أهل الصناعة .6- إذا تعرض لمسألة نحوية أو صرفية فإنه يفيض في شرحها، وقد يحيل إلى بعض. كتبه المتخصصة في الموضوع المراد بحثه كشرح التسهيل، أو شرحه للشاطبية أو تفسيره الكبير.7 - اهتم اهتماماً واضحاً بالقراءات المشهورة والشاذة منسوبة لأصحابها واعتنى بتوجيهها، والدفاع عنها ضد الطاعنين فيها.8-قد يذكر بعض الأقوال الضعيفة أو الغريبة للتنبيه عليها.9 - اعتنى بالإشارات البلاغية وأبرز بلاغة الأسلوب القرآني في كثير من الإشارات والوقفات البلاغية.10- اعتنى بمناقشة كثير من العلماء، وعلى رأسهم شيخه أبي حيان فقد ناقشه مناقشات مطولة واستدرك عليه في تعقبه لبعض العلماء وخاصة الزمخشري . وناقش أيضاً ابن عطية والزمخشري والمهدوي، ومكي، والنحاس.وتتبع أكثر أقوال العكبري التي في كتابه «التبيان) وردّ كثيراً منها.11 - تميز في كل ذلك بحسن الترتيب والدقة في التنظيم وكانت طريقته في كتابه هذا متميزة جداً. إذ كان يتناول القرآن آية آية، فيتحدث عن كل آية على حدة من حيث اللغة والصرف والاشتقاق والقراءات والإعراب والمعنى.

12- اهتم بمعالجة كل آية - تقريباً - في السور الأوائل كالبقرة وآل عمران . بخاصة - والنساء والمائدة والأنعام إلى أن وصل إلى نصف القرآن. واستغرق ذلك النحو سبعة مجلدات وقد أخذ النصف الآخر من القرآن أربعة مجلدات تقريباً.

نموذج مقارنة النحوية بين تفسيرين (المحرر الوجيزو الدرالمصون)

المسئلة النحوية:"حذ ف جواب (لمّا)"قال الله تعالى:﴿وَلَمَّا دَخَلُواْ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِي عَنْهُمْ مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَيْءٍ إِلاَّ حَاجَةً فِي نَفْسِ يَعْقُوبَ قَضَاهَا وَإِنَّهُ لَذُو عِلْمٍ لِّمَا عَلَّمْنَاهُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ﴾(يوسف: 68) قد تبيّنت المسألة:ذكر ابن عطية في تفسيره: "فجواب (لمّا) في معنى قوله: (ما) كان يغني عنهم من الله من شَيْءٍ"[25]واختلف السمين الحلبي فقال:"قوله تعالى: (ولما دخلوا من حيث): في جواب (لمّا) هذه ثلاثة أوجه: والثاني: أن جوابها محذوف، فقدره أبو البقاء: امتثلوا وقضو حاجة أبيهم، وإليه نحا ابن عطية أيضاً وهو تعسف؛ لأن في الكلام ما هو جواب صريح كما قدمته....."[26]

المقارنة النحوية

قد ذكر السمين الحلبي ثلاثة أوجه قيلت في جواب (لَمَّا) في الآية السابقة:الأول: أن يكون جوابها الجملة المنفية من قوله: (ما كان يغني).الثاني: أن يكون جوابها محذوفاً وتقديره: امتثلوا وقضوا حاجة أبيهم)، وهو قول أبي البقاء العكبري .[27]الثالث: أن يكون جوابها قوله: (آوى)، وهو جواب (لما) الأولى والثانية ،

وحمله العكبري، قال: " وهو جواب (لَمّا) الأولى والثانية كقولك: لما جئتني ولما كلمتك أجبتني، وحسن ذلك أن دخولهم على يوسف عليه السلام يعقب دخولهم من الأبواب: يعني أن (آوى) جواب الأولى والثانية، وهو واضح".ويمكن رجوع هذا الاختلاف في جواب (لَمَّا) في هذه الآية إلى الاختلاف في ماهية (لَمَّا)، أحرفٌ هي أم اسم.فمَنْ قال بحرفية (لَمَّا) جعل جوابها في هذه الآية جملة: (ما كان يغني وهو اختيار أبي حيان، واستظهره السمين الحلبي: لأن ما بعد (ما) النافية لا يعمل فيما قبلها.قال أبو حيان: " وجواب (لَمَّا) قوله: مَا كانَ يُغني عنهم من الله من شيء وفيه حجة لمن زعم أن (لَمَّا) حرف وجوب لوجوب لا ظرف زمان بمعنى حين: إذ لو كانت ظرف زمان ما جاز أن تكون معمولة لما بعد (ما) النافية لا يجوز حين قام زيد ما قام ،عمرو، ويجوز لما قام زيد ما قام عمرو، فدَلَّ ذلك على أن (لَمَّا) حرف يترتب جوابه على ما بعده"[28]أقول: بهذا الدليل رَبَّحَ أبو حيان وتبعه السمين الحلبي حرفية (لَمَّا)، إذ لو كانت ظرفاً لعمل فيها جوابها؛ إذ لا يصلح للعمل سواه لكن ما بعد (ما) النافية يعمل فيما قبلها ولعل من يذهب إلى ظرفيتها يجوز ذلك بناءً على أن الظرف توسع فيه ما لا يتوسع في غيره .[29]ومن قال بأن (لمّا) ظرفية أجاز في جوابها وجهين آخرين:الأول: أن يكون جوابها محقوقاً مقدراً، وهو ما ذهب إليه ابن عطية وقال المكيري، وهذا الوجه رفضه السمين الحلبي واصفاً إياه بالتعسف ،لأن في الكلام ما هو جواب صريح وهو قوله: (ما كان يغني).

والحقيقة أنَّ تقدير الجواب مختلف:فالعكبري يقدره) بـ (امتثلوا وقضوا حاجة أبيهم) وفي نظري أن هذا التقدير لو اعتبر جواباً لـ (لَمَّا) لوجدنا في الكلام تكراراً لا داعي له مع عدم الحاجة إليه، لأن دخولهم من الأبواب متفرقين يتضمن امتثالهم لما أمروا به وقضاءهم حاجة أبيهم ويستلزم الانتهاء عما نُهُوا عنه.أما ابن عطية فقال حين تعرض لجواب (لَمَّا) في هذه الآية: " فجواب (لما)، في معنى قوله: (ما كان يغني عنهم من الله من شيء) " ثم أخبر أن معناه: ما ردَّ عنهم قدراً ... وإنما طمع يعقوب أن تصادف وصيته قَدَرَ السلامة فوصَّى ، وقضى بذلك حاجة نفسه في أن يتنعم برجائه.فقوله: (ما كان يغني عنهم) أغنى عن الجواب عند ابن عطية لدلالته عليه ، فهو متفق مع العكبري في كون الجواب محذوفاً، ولكنه مختلف عنه في تقدير الجواب.فالعكبري يقدره بـ (امتثلوا وقضوا حاجة، أبيهم)، وابن عطية ينطلق في تقدير الجواب من معنى قوله: (ما كان يغني).وهذا الذي ألمح إليه ابن عطية أقرب إلى معنى الآية؛ لأن تقدير الآية - والله أعلم . لما دخلوا متفرقين ما كان ذلك الدخول يرد عنهم شيئاً مما قضاه الله . جل شأنه - وقدره عليهم؛ ولأن جملة: (ما) كان يغني) بمثابة (ما رَدَّ عنهم قدرا)وعلى هذا فلا مانع أن يكون جواب (لَمَّا) محذوفاً، ولكن على تغدير ابن عطية لا على تقدير العكبري وإن كان تقدير العكبري هو الشائع عند المفسرين والمعربين.ومِن ثم فإن تعقيب السمين الحلبي على ابن عطية – بأن كون الجواب محذوفاً فيه تعسف؛ لأنه يوجد في الكلام ما هو جواب صريح – غير دقيق، إذ لو كان قوله: (ما كان يغني) جواباً صريحاً في الآية ما اختلفت كلمة المفسرين والمعربين في تحديد الجواب.ممن قال بجواز حذف جواب (لمّا) في هذه الآية المنتجب الهمذاني، قال: وجواب (لَمَّا) محذوف تقديره

أفلحوا حيث امتثلوا أمره وقضوا حاجته، وقيل:جوابه ما دل عليه معنى: ما كان يغني عنهم.[30]الوجه الثاني الذي أجازه القائلون بظرفية (لمَّا): أن يكون جواب (لما) في الآية قوله: (آوى) ، وهو جواب (لَمَّا)الأولى والثانية، وحسنه العكبري، لأن دخولهم على يوسف عليه السلام يعقب دخولهم من الأبواب-ويرى النحاة أنه قد يتوارد شرطان على جواب واحد، واختلفوا في الجواب لأنهما على آراء:الأول: أنَّ الجواب للشرط الأول، وجواب الشرط الثاني محذوف لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه-[31]الثاني: أنَّ الجواب للشرط الثاني، وهو وجوابه جواب للشرط الأول بنية إضمار الفاء-الثالث: أنَّ الجواب للشرط الأول وهو وجوابه جواب الشرط الثاني -[32]الرابع: أنَّ الجواب للشرطين معاً، وهو مذهب الفرا ء -[33]فالقول: بجواز أن يجاب الشرطان بجواب واحد هو في الحقيقة قول كوفي، وقد ذكر النحاة أنه يجوز أن يكون جواب أحد الشرطين محذوفاً لدلالة الآخر عليه ، ذكر الله وعلى ذلك فلكل شرط جوابه المستقل.والسيوطي أفرد فصلاً في اعتراض الشرط على الشرط ذكر فيه "أنه يجوز أن يتوارد شرطان على جواب واحد في اللفظ على الأصح"[34]

نتيجة الباحث

ويفهم من قوله: (في اللفظ) أن المعنى يأبى أن يجاب الشرطان بجواب واحد وان ذلك مما يوهمه اللفظ والصحيح أنَّ لكل شرط جوابه المستقل إذا كان المعنى يتطلب ذلك .

المسئلة النحوية

"(ما):نوعها في قوله تعالى: (وما عَمِلَت مِنْ سوءٍ تَود)" قال الله تعالى:﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران:30]قد تبيّنت المسألة:قد ذهب ابن عطية إلى أنَّ (ما) في هذه الآية يمتنع أن تكون شرطية، وجعل علة المنع ارتفاع (تَوَدُّ)، قال: "ولا يجوز ذلك - يعني أن تكون (ما) شرطية . على قراءة (تَودُّ) لأن الفعل مستقبل مرفوع ، والشرط يقتضي جزمه"[35]ونقل عنه السمين الحلبي هذه العِلَّة في المنع ، ورَدَّه بأنَّ رفع (تَوَدُّ) ليس هو المانع من كون (ما) شرطية ، قال: " وهذا ليس بشيء؛ لأنَّ الناس نصوا على أنه إذا وقع فعل الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز في ذلك المضارع وجهان: الجزم ، والرفع، وقد سُمِعا من لسان العرب، ومنه بيت زهير:[36]

وإن أتاه خليل يومَ مَسألةٍ يقول لا غائب مالي وَلا حَرِمُ

ومن الجزم قوله تعالى:﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [هود: 15]وقال تعالى في مقام آخر:﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: 20]فَدَلَّ ذلك على أنَّ المانع من شرطيتها ليس هو رفع (تَوَدُّ)، وتلخص من هذا الذي قلناه أنَّ رفع المضارع لا يمنع أن يكون ما قبله شرطا لكن امتنع أن يكون وما عملت شرطاً لعلة أخرى، وذلك على ما نقره على مذهب سيبويه من أن

النية بالمرفوع التقديم، ويكون إذ ذاك دليلاً على الجواب لا نفس الجواب ـفنقول: إذا كان (تَوَدُّ) منوياً به التقديم أدى إلى تقدم المضمر على ظاهره في غير الأبواب المستثناة في العربية، ألا ترى أنَّ الضمير في قوله (بينه) عائد على اسم الشرط الذي هو (ما) فيصير التقدير: (تود كلُّ نفس لو أنَّ بينها وبينه أمداً بعيداً ما عملت من سوء) فلزِمَ من هذا التقدير تقديم المضمر على الظاهر وذلك لا يجوز"ـ[37]

المقارنة النحوية

الأصل في أدوات الشرط الجازمة أن يظهر أثرها الإعرابي بجزم فعلي الشرط والجواب إذا كانا مضارعين؛ ولذلك لم يجز ابن عطية أن تكون (ما) شرطية في قوله تعالى: (وما عملت مِنْ سوءٍ تَوَدُّ)، والمانع عنده من كون (ما) شرطية هو ارتفاع جواب الشرط (تَوَدُّ) ـويفهم من كلامه هذا أنَّ جواب الشرط يجب فيه الجزم إذا كان مضارعاً حتى وإن كان فعل الشرط ماضياً وهذا المانع الذي ذكره ابن عطية واعتبره كافياً لإلغاء شرطية (ما) في هذه الآية أخذ به نفر من المفسرين و معربي القرآن الكريم فمنعوا أن تكون (ما) في الآية التي تقدمت شرطيةً للعلة نفسها التي ذكرها ابن عطية، وإليك بعض نصوصهم:قال النحاس: "و(مَا عَمِلَتْ مِنْ سُوء) معطوفٌ على (ما) الأولى، ولو كانت (ما) منقطعة من الأولى على أن تكون شرطاً وتعطف جملة على جملة لم يجز إلا أن تجزم (تَوَدُّ) ولا نعلم أحداً قرأ به وإن كان جائزاً في النحو "ـ[38]وقال الواحدي: " ولا يجوز أن تكون (ما) شرطية وإلا كان يلزم أن ينصب (تَوَدُّ) أو يخفضه ولم يقرأه أحد إلا بالرفع فكان هذا دليلاً على أن (ما) ههنا بمعنى (الذي) "وقال الزمخشري عند الآية نفسها: " ولا يصح أن تكون (ما) شرطية: لارتفاع (تود)"[39]وقال القرطبي: "ولا يصح أن تكون (ما) بمعنى الجزاء؛ لأن تَوَدُّ) مرفوع ولو كان ماضياً لجاز أن يكون جزاء "[40]وقال أبو السعود: " ولا تكون (ما) شرطية؛ لارتفاع (تَودُّ) وقُرى (وَدَّت) فحينئذ يجوز كونها شرطية"[41]فالمانع من كون (ما) شرطية في آية المسألة عند هؤلاء هو ارتفاع جواب الشرط (تَوَدُّ)؛ ولو قُرى بالخفض أو النصب لجاز أن تكون (ما) شرطية ولم يقرأ أحد بذلك؛ لأن القراءة سنة متبعة، وقد قُرئ بالماضي (وَدَّت) وحينئذ يجوز أن تكون (ما) على هذه القراءة شرطية.غير أنَّ أبا حيان خالفهم في هذا، ورأى أن رفع الجواب (تَودُّ) في الآية السابقة ليس مانعاً من كون (ما) شرطية؛ إذ ورد في كلام العرب رفع المضارع في جواب الشرط عندما يكون فعل الشرط ماضياً وله شواهد كثيرة، منها ما ذكره السمين الحلبي في نصه الذي نقلته في أول المسألة، وإنما امتنع كون (ما) شرطية في الآية لعلة أخرى غير التي ذكرها ابن عطية وغيره .قال أبو حيان: "لكن امتنع أن يكون (وما عَمِلَتْ) شرطاً لعِلَّةٍ أخرى لا لكون (تَوَدُّ) مرفوعاً، وذلك على ما نقرره على مذهب سيبويه من أن النية بالمرفوع التقديم، فيلزم من هذا تقدم المضمر على الظاهر، وذلك لا يجوز"ـ[42]فالمانع عنده في امتناع كون (ما) شرطية في الآية هو اشتمال جملة الجواب على ضمير يعود على (ما) الشرطية وهذه الجملة منوي بها التقديم، فيكون الضمير حينئذ في (بينه) عائداً على متأخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز في العربية إلا في أبواب مستثناة معروفة.وعلى هذا التعليل بني

السمين الحلبي رأيه بأنَّ (ما) يمتنع كونها شرطية في قوله تعالى: (وما عَمِلَت مِن سُوء تَوَدُّ) لا لكون الجواب مرفوعاً -كما رأى ابن عطية وغيره -ولكن لكون هذا الإعراب يؤدي على مذهب سيبويه إلى تقديم المضمر على الظاهر في غير الأبواب المستثناة في العربية.وقد رَدَّ ابن هشام هذا فقال: "وهذا عجيب فإن الضمير الآن عائد على متقدم لفظاً ولو قدم (تود) لغير التركيب ويلزمه أن يمنع (ضَرَبَ زيداً غلامه) لأنَّ زيداً في نية التأخير، وقد استشعر ورود ذلك وفرق بينهما بما لا معوّل عليه.[43]أي أنَّ جملة الجواب وإن كان منويا بها التقديم فهي مؤخرة في اللفظ؛ ولذا جاز أن يعود الضمير منها على متقدم، كما أنَّ الفاعل إذا تأخر عن المفعول جاز أن يشتمل على ضمير يعود على المفعول، نحو: ضَرَبَ زيداً غلامه.ولم يلتفت نفر من معربي القرآن الكريم إلى منع الزمخشري وابن عطية وأبي حيان والسمين الحلبي فأجازوا أن تكون (ما) شرطية في الآية، و(تَوَدُّ) جوابه ـ

يقول مكي بن أبي طالب: " فإن قطعتها - يعني (ما) - مما قبلها وجعلتها للشرط جزمت (تَوَد) تجعله جواباً للشرط، وخبراً لـ (ما) "ـ[44]قال ابن الأنباري: " (ومَا عَمِلَت مِنْ سُوء) ، (ما) فيها وجهان، الثاني على أن تكون شرطية في موضع رفع؛ لأنه مبتدأ... و(تَوَدُّ) جواب الشرط على تقدير الفاء وهو خبر المبتدأ "ـ[45]وأجاز العكبري أن تكون (ما عَمِلت) شرطاً، و(تَوَدُّ) جوابه من غير تقدير محذوف، قال: " وارتفع (تَوَدُّ) على أنه أراد الفاء، أي: فهي تَوَدُّ . ويجوز أن يرتفع من غير تقدير حذف ،لأن الشرط هنا ماض، وإذا لم يظهر في الشرط لفظ الجزم جاز في الجزاء الجزم والرفع "ـ[46]وذكر النحاة أنه يجوز في الجواب المضارع الرفع والجزم إذا كان الشرط فعلاً ماضياً، نحو: إن قام زيد يقوم عمرو، ويقم عمرو، وقد جاء رفع الجواب وجزمه في القرآن الكريم وفصيح كلام العرب.فمن الرفع قول زهير:وَإِن أَتَاهُ خَلِيلُ يَومَ مسألة (البيت)وقوله أيضاً [47]:

وَإِن شُلَّ رَيعَانُ الجميع مخافةً تقُولُ جهاراً ويلكم لا تنفروا

ومن الجزم قول الفرزدق[48]:

دسَّت رَسُولاً بأن القومَ إن قَدَروا عليكَ يَشفُوا صدوراً ذات توغير

ومنه قوله سبحانه وتعالى:﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ﴾ [الشورى: 20]وقوله تعالىٰ أيضاً:﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ﴾ [هود: 15]واختلف النحاة هل الأحسن رفع الجزاء إذا كان فعل الشرط ماشياً أو جزمة فذهب ابن مالك إلى أن رفع المضارع في جواب الشرط حسن عندما يكون فعل الشرط ماضياً، قال في الألفية[49]

وبعد ماض رفعُكَ الجزاء حَسَنُ ورفعه بعد مُضارع وَهَنْ

ويفهم من قوله هذا أن الجزم أحسن.

ونقل أبو حيان أن بعض أصحابه المغاربة ذهب إلى أنَّ الرفع أحسن من الجزم.[50]واختلف في توجيه رفع المضارع في جواب الشرط إذا كان الشرط ماضياً، فذهب سيبويه إلى أنه مرفوع على نية التقديم، وأما جواب الشرط فهو محذوف عنده، والمذكور دليله.[51]وذهب المبرد إلى أنَّ المضارع المرفوع هو

الجواب على إضمار الفاء[52]، ويُنسب هذا الرأي أيضاً إلى الكوفيين.[53]وذهب نحاة آخرون إلى أنه هو الجواب ولم يُجزم؛ لأنه لما لم يظهر لأداة الشرط أثر في فعل الشرط لكونه ماضياً ضَعُفت عن العمل في فعل الجواب،[54] وليس على نية التقديم ولا على إضمار الفاء.

خلاصة البحث

أخلص من هذا كلّه إلى أن رفع المضارع في الجواب لم يكن هو المانع من كون (ما) شرطية في هذه الآية؛ لوجود نظائر أخرى كان فيها الجواب مرفوعاً، وخرَّجَ على أحد التخريجات السابقة.كما أنَّ القول بأنَّ الجواب المرفوع في نية التقديم لا يعد أيضاً سبباً كافياً لامتناع كون (ما) شرطية في الآية لورود اعتراض ابن هشام عليه.ولكن الأساس في الحكم على شرطية (مَا عَمِلَت مِنْ سوء تَوَدُّ) من عدم شرطيتها العلاقة هو المعنوية القائمة بين الشرط والجواب والتي أراها غير متحققة في هذه الآية، فلا توجد دلالة شرطية بين فعل الشرط وفعل الجواب هنا ؛ لأنَّ سباق الآية يدل على أنها إخبار عن حال النفوس يوم القيامة فالتي عملت السوء تود لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً.فابن عطية والسمين الحلبي أصابا في منع أن تكون (ما) في قوله تعالى: ﴿وما عَبلَت مِنْ سُوءٍ تَوَدّ﴾ شرطية، ولم يظهر لي أنهما وفقا في التعليل اللفظي الذي اعتبراه كافياً لإلغاء شرطية (ما) في هذه الآية.والأوجه عند كثير من المفسرين ومعربي القرآن الكريم أن تكون (ما) في الآية موصولة بمعنى (الّذى)،[55] وفي موضعه حينئذ وجهان:الأول: وهو قول الفراء،[56] والنحاس،[57] أن يكون موصولاً منصوباً بالعطف على قوله: (ما عملت من خير محضراً)، أي: تجد هذا محضراً وكذا ما عملت من سوء، و(تَوَدُّ) جملة فعلية في موضع الحال من الفاعل وهو النفس، أي: وتجد ما عملته من سوء وادةً، أي: متمنيةً البعد من السوء أو حالاً من المفعول وهو الهاء، أي: وما عملته من سوء مودوداً لو أن بينها وبينه أمداً بعيداً، وإلى هذا العطف ذهب الطبري[58] أيضاً.الثاني: أجازه أبو علي الفارسي[59]، والنحاس، وهو أن يكون مبتدأ موصولاً و(تَوَد) خبره، وهو الراجح فيما يبدو لي ؛ لعدم احتياجه إلى تقدير محذوف ومالا يحتاج إلى تقدير أولى.قال الزمخشري: "(وَمَا عَمِلَت) على الابتداء، و(تَوَدُّ) خبره، أي: والذي عملته من سوء تود هي لو تباعد ما بينها وبينه. والجمل على الابتداء والخبر أوقع في المعنى؛ لأنه حكاية الكائن في ذلك اليوم وأثبت الموافقة قراءة العامة.

References

[1] Abū Muhammad Abd al-Ḥaq Ibn Ghālib Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz* (Beirūt: Dār al-kutub al-'Ilmiyyah, 1993), 1:33.

[2] Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 57.

[3] Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 1:4.

[4] Ahmad bin Yahyā, *Bughyat Al-Multamis fī Tārīkh Rijāl al-Andulus* (Cairo: Dār al-Kātib Al-'Arabī, 1884 AH), 376.

[5] Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 4.

[6] Ibrāhīm Ibn 'Alī Ibn Firhawn, *Al-Dıbāj al-Mazhab* (Cairo: Dār al-Turāth), 4.

[7] Al-Fateh Ibn Khaqān, Qalā'd al-Aqyān (Egypt: Bulāq, 1283 AH), 209.
[8] Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 42.
[9] Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 83.
[10] Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 1:19.
[11] Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 1:11.
[12] Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 11.
[13] Ibn Aṭṭiyya, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 1:10
[14] Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 1:11.
[15] Yūsuf Ibn Taghrī, *Al-Nojūm al-Zahirā* (Egypt: Cairo), 10:251.
[16] Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 1:339.
[17] Abū Bakr Ibn Ahmad Ibn Muhammad Ibn Shahbah, *Tabaqāt al-Shafi'iyyah* (Beirūt: Ālim al-Kutub), 3:20.
[18] Ibn Shahbah, *Tabaqāt al-Shafi'iyyah*, 1:100.
[19] Muhamad Ibn Muhamad Ibn 'Alī Ibn Al-Jazrī, Ghāyah al-Nihāyah fī Tabaqāt al-Qurrā (Lahore: Maktabah Ibn-e-Taimiyyah, n.d), 1:138.
[20] Fahrisat Al-kutab Al-arabiyya Fī Maktabah Al-kutab khanah Al-khawiyah, 1:74
[21] Ṣalāh al-Dīn khalīl Ibn Aibak al-Safdī, *A'yān al-'Aṣr wa A'wān al-Nasr* (Sirya: Dār al-Fikr), 1:140.
[22] Khair al-Dīn al-Zariklī, *Al-A'lām* (Beirūt: Dār al-'lm, 2002), 1:274.
[23] *Muqaddimah Al-khairāt Fī Tahqīq Al-kitāb*, 17
[24] Shihāb al-Dīn Ahmad Ibn Yūsuf, *Al-Dur al-Masūn* (Damascus: Dār al-Qalam), 1:3.
[25] Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 5:117.
[26] Shihāb al-Dīn, *Al-Dur al-Masūn,* 6:523.
[27] Abdullah Ibn al-Ḥussain al-Akbarī, *Al-Tibyān fi E'rāb al-Qurān* (Maktabah 'Isā al-Bābī), 2:738.
[28] Badr al-Dīn Muhammad al-Zarkashī, *Al Bahr al-Muhīt* (Dār al-Al-kotob Al-'ilmiyyah), 5:325.
[29] Shibāb al-Dīn al-Sayed Aālūsī, *Rūh al-M'ānī* (Dār Iḥyā al-Turāth al-'Arabī), 13:20.
[30] Al-Mājīd, *Al-Farīd fi E'rāb al-Qurān*, 3:82.
[31] Mughnī, *Al-lbīb*, 571.
[32] Al Sharīf al-Rādī, *Sharah al-Rādī ala al-kafiā*, 4:381.
[33] Al-Nahās, *Ma'ānī Al-Qurān* (Mecca, 1409 AH), 1:59.
[34] Abd al-Raḥmān Ibn Abī Bakr al-Suyūtī, *Al-Ashbah wa al-Nazāir* (Dār al-kutub al-'Ilmiyyah, 1403 AH), 4:82.
[35] Ibn Aṭṭiyyah, *Al-Muharrar al-Wajīz*, 1:421.
[36] Al-Bāsiṭ, *Min al-basīt*, 153,
[37] Shihāb al-Dīn, *Al-Dur al-Masūn,* 3:118.
[38] Al-Akbarī, *Al-Tibyān fi E'rāb al-Qurān*, 1:366.
[39] 'Alī al Hajverī, *Al-Kashf al-Maḥjoob*, 1:381.
[40] Abū Abdullah Muhammad Ibn Ahmad Qurṭubī, *Al-Jāmi' lī Aḥkām al-Qurān* (Cairo: Dār al-Sha'b), 4:59.
[41] Al-Sālim, *Irshād al-Aql al-Sālim*, 2:24.
[42] Al-Zarkashī, *Al Bahr al-Muhīt*, 2:415.
[43] Mughnī, *Al-lbīb*, 462.
[44] Makkī Ibn Abī Ṭālib, *Mushkil E'rāb al-Qurān* (Beirūt: Muassisah al-Risālah, 1405 AH), 1:135.

[45] *Al-Bayān fī Gharīb E'rāb al-Qurān*, I:200.
[46] Al-Akbarī, *Al-Tibyān fī E'rāb al-Qurān*, 1:252.
[47] Al-Tawīl, *Min al-Tawīl*, 1:41.
[48] Al-Bāsiţ, *Min al-basīt*, 262.
[49] Al-Fiatā, *Sharah al-Makūdī 'ala al-Fiatā*, 2:712 .
[50] Al-Zarkashī, *Al Bahr al-Muhīt*, 2:429.
[51] *Al-kıtāb*, 3:66.
[52] *Al-Maqtadab*, 2:72.
[53] Al-Zarkashī, *Al Bahr al-Muhīt*, 2:429
[54] *Sharah Al-Mashonī*, 4:18
[55] Qurţubī, *Al-Jāmi' lī Aḥkām al-Qurān*, 6:319.
[56] Al-Nahās, *Ma'ānī Al-Qurān*, 1:206.
[57] Al-Akbarī, *E'rāb al-Qurān*, 1:366.
[58] Qurţubī, *Al-Jāmi' lī Aḥkām al-Qurān*, 6:319.
[59] Al-Akbarī, *E'rāb al-Qurān*, 1:180.